رأس اجتماعا تشاوريا لعدد من من مسئولي الحكومة وأعضاء مجلسي النواب والشورى والمحافظين

رئيس الجمهورية : لا يمكن بأي حال من الأحوال السماح بانهيار مؤسسات الدولة

هدف توقيع المبادرة وآليتها تحقيق الانفراج للازمة

التأكيد على ضرورة تجسيد الأحزاب لقيم الشراكة والوقوف ضد الممارسات السلبية

التشديد على انتهاج الحوار والشفافية بين أحزاب حكومة الوفاق

نائب رئيس الجمهورية : السلطة المحلية والأحزاب بالمحافظات مسؤولة عن الحفاظ على المؤسسات

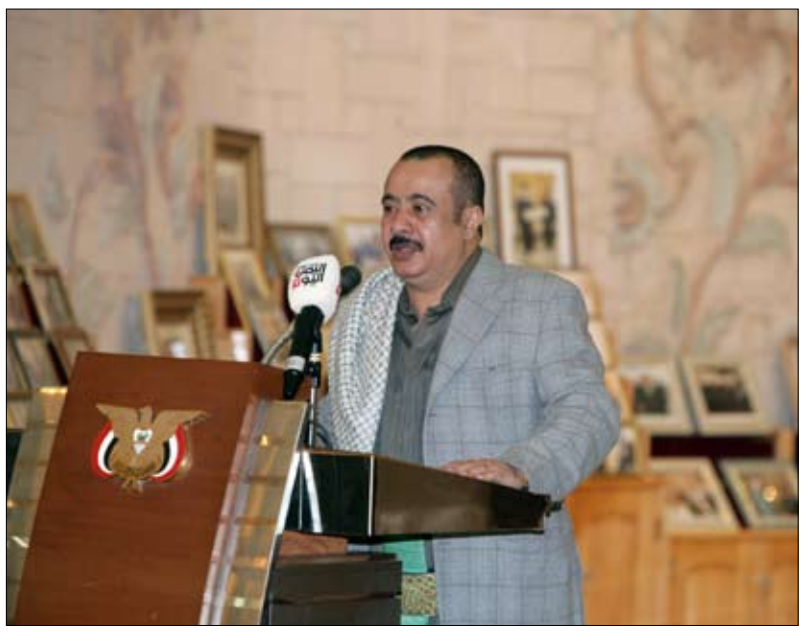

صنعاء/سبأ

رأس فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أمس بصنعاء ومعه الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية الاجتماع التشاوري الذي ضم عددا من المسئولين في الحكومة وأعضاء مجلسي النواب والشورى ومحافظي المحافظات ورؤساء المصالح والهيئات والمؤسسات.

وجرى خلال الاجتماع استعراض ما تم تنفيذه من المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة .. والتطورات الجارية على الساحة الوطنية خاصة بعد تشكيل حكومة الوفاق الوطني ولجنة الشئون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار ومدى التزام أطراف العمل السياسي الموقعة على المبادرة والآلية بتنفيذ الالتزامات المحددة بما من شأنه إخراج الوطن من الأزمة الخانقة وتداعياتها المتسارعة وتأثيراتها السلبية في كل الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية .

تحدث فخامة الأخ الرئيس خلال الاجتماع بكلمة تناول فيها عدداً من القضايا وعلى وجه الخصوص ما يجري على الساحة الوطنية منذ التوقيع على المبادرة الخليجية في الرياض والآلية التنفيذية، وما يجري في بعض المؤسسات والمرافق الحكومية وفي بعض المحافظات وما تم تحقيقه وانجازه من خطوات.. مؤكدا ضرورة التشاور والتفاهم بما يؤدي إلى وضع حد للفوضى السائدة والظواهر السلبية التي تنمو وتتطور يوما بعد يوم في بعض الوزارات والمؤسسات .

وأشار فخامة الأخ الرئيس إلى أن الهدف من التوقيع على المبادرة وآليتها التنفيذية هو تحقيق الإنفراج للازمة التي استمرت حوالي أحد عشر شهراً وإنهاؤها تماماً ليبدأ الناس صفحة جديدة .. ومن ثم التقدم نحو المستقبل بروح الشراكة الوطنية ، ومنع التداعيات التي قد تؤدي إلى انهيار مؤسسات الدولة.

ونوه بما تحقق على صعيد ترجمة المبادرة الخليجية وفي مقدمة ذلك تشكيل حكومة الوفاق الوطني وتشكيل اللجنة العسكرية والتي بدأت في تنفيذ أعمالها الميدانية .

وشدد على أهمية اتخاذ التدابير الناجحة والحرص على إنتهاج الحوار والتفاهم بين قيادات الأحزاب المشاركة في حكومة الوفاق الوطني بوضوح وبشفافية وبصراحة من أجل " ضرورة تنفيذ المبادرة الخليجية كمنظومة متكاملة مع آليتها التنفيذية»"..مؤكدا ضرورة أن تجسد الأحزاب الموقعة على المبادرة والآلية التنفيذية قيم الشراكة الوطنية وأن يقف الجميع ضد أية ظواهر أو ممارسات سلبية بصدق ووضوح.

مشددا على أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال السماح بانهيار المؤسسات ومرافق الدولة التي بنيت منذ أكثر من 49 سنة .. وتضاعف وتيرة الانجاز وتحقيق المكاسب بعد الـ 22 من مايو العظيم عام 1990م.

كما تحدث الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية حول المهام المستقبلية في المرحلة القادمة و التي تتطلب من الجميع التعاون و التكاتف بما يحقق الأهداف المنشودة والتطلعات المشروعة لأبناء شعبنا اليمني الذي عانى كثيرا من تداعيات الأزمة الراهنة. وقال "اننا الآن في وضع افضل من الوضع الذي كان قبل شهر، بغض النظر عن أي شئ ، فأهم شيء انه تم وقف اطلاق النار، وبدأنا نتقبل الحوار فيما بيننا ، وتم تشكيل حكومة الوفاق الوطني وأدت اليمين الدستورية وبدأ ائتلاف على مستوى القيادات ولكن هذا الإئتلاف الذي في الرأس القيادي لم ينعكس على مستوى المحافظات وعلى مستوى المؤسسات ".

وأضاف :"طبعا تحدث صعوبات في هذا الائتلاف لان عملية الشحن طوال الفترة الماضية كانت غير عادية حيث حدث فيها قتل، وتوترات و قطع طرق ".

وأردف قائلا :" أهم ما في هذا العمل هو النية فعندما تكون النية صادقة لإخراج البلد فسيترجم ذلك على أرض الواقع ونحن عندما وقعنا على المبادرة الخليجية كانت لدينا النية الصادقة لاخراج البلد من الوضع الذي هو هي فيه".

وقال الأخ نائب الرئيس " اذا كان لدى طرف النية الصادقة والجاهزية لهذا الحدث والطرف الاخر يكون متربصا فلايمكننا الوصول الى الهدف المنشود ".

وأشار الأخ نائب رئيس الجمهورية إلى أن ما يجري حاليا في بعض المؤسسات هي ردود افعال وتقليد لما جرى في تونس ومصر .. مبينا أنه أبلغ السفراء و احزاب اللقاء المشترك بأن اليمن مبني على هذه المؤسسات وهذه المؤسسات هي مؤسسات دولة والتركيز على مؤسسات الدولة يحتاج إلى تعاون الطرفين للمحافظة عليهاوأنه من الصعب إعادة بناء مؤسسة بعد تدميرها.

وأضاف " لقد أتفقنا معهم أمس بأن يتم تشكيل لجان في المحافظات من المؤتمر الشعبي العام وحلفائه ومن احزاب المشترك وشركائه في كل محافظة ليتحملوا مسؤولية ما يحدث في المحافظة، ولمنع أي تدمير أو أي عمل في أي مؤسسة من مؤسسات الدولة في هذا الظرف و إذا كان هناك أي شيء سلبي يتم رفعه عبر اللجنة التي ستكون من هذه الاحزاب والمجلس المحلي إلى قيادة المحافظة وهي بدورها ترفع بذات الشيء إلى الوزارة المختصة ويتم معالجة وضع كل مؤسسة على حدة".

وتابع الأخ نائب الرئيس قائلا " كل محافظة تتحمل مسؤوليتها في منطقتها وهذه الاحزاب الموقعة على الاتفاقية تشكل غرفة عمليات لها داخل محافظتها وتتحمل مسؤولية ما يجري ان كانت هناك نوايا صادقة نحو هذه الخطة لأنها ستنعكس في الميدان".